مؤسسة ضمان الودائع
شخصية إعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري
عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية

القوائم المالية
وتقرير مدقق الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

مؤسسة ضمان الودائع
شخصية إعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري
عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية

فهرس

	صفحة
تقرير مدقق الحسابات المستقل	-
قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩	١
قائمة الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩	٢
قائمة التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩	٣
قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩	٤
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩	٥-١٧

١٠٥١٨٠٦٦٦

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة مجلس الإدارة المحترمين
مؤسسة ضمان الودائع
شخصية إعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

الرأي

لقد دققنا القوائم المالية لمؤسسة ضمان الودائع (شخصية إعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري)، والمكونة من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩، وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدالة من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي للمؤسسة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩، وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير موضحة لاحقاً في تقريرنا ضمن فقرة مسؤولية المدقق حول تدقيق القوائم المالية.

نحن مستقلون عن المؤسسة وفقاً لمتطلبات مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين "دليل قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين" والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للقوائم المالية، بالإضافة لإلتزامنا بالمسؤوليات الأخلاقية الأخرى، وفقاً لهذه المتطلبات.

في إعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتكون أساساً نعتمد عليه عند إبداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة والأشخاص المسؤولين عن الحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعدالة عرض هذه القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وعن الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء كانت بسبب الإحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المؤسسة على الإستمرارية والإفصاح، عندما ينطبق ذلك عن أمور تتعلق بالإستمرارية وإستخدام أساس الإستمرارية في المحاسبة، ما لم توجد نية لدى الإدارة بتصفية المؤسسة أو إيقاف أعمالها أو عدم وجود بديل واقعي غير ذلك.

الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على إعداد التقارير المالية للمؤسسة.

مسؤولية المدقق حول تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من التحريفات الجوهرية سواءاً كانت بسبب الإحتيال أو الخطأ، وإصدار تقريرنا الذي يتضمن رأينا حولها. التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد ولكنه ليس ضمانة بأن التدقيق الذي قمنا به وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف يكتشف دائماً أي خطأ جوهري إن وجد، إن التحريفات يمكن أن تنشأ عن الإحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كانت بشكل فردي أو إجمالي ويمكن أن تؤثر بشكل معقول على القرارات الإقتصادية المتخذة من قبل مستخدمين هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، نقوم بممارسة الحكم المهني والمحافظة على تطبيق مبدأ الشك المهني في جميع نواحي التدقيق، بالإضافة إلى:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواءاً كانت ناشئة عن إحتيال أو خطأ، وكذلك تصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق ملائمة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم إكتشاف أخطاء جوهرية ناتجة عن إحتيال أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، كما أن الإحتيال قد يشتمل على التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، التحريفات، أو تجاوز لأنظمة الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق لغايات تصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي حول مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة.
- الإستنتاج عن مدى ملائمة إستخدام الإدارة لأساس الإستمرارية في المحاسبة، وإستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هنالك وجود لعدم تيقن جوهري ذا صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة المؤسسة على الإستمرارية كمنشأة مستمرة. فإذا إستنتجنا عدم وجود تيقن جوهري، فنحن مطالبون أن نلفت الإنتباه في تقرير تدقيقنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير كافياً، فإننا سوف نقوم بتعديل رأينا. إستنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير تدقيقنا. ومع ذلك، فإنه من الممكن أن تتسبب أحداث أو ظروف مستقبلية في توقف المؤسسة عن الإستمرار كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام والشكل والمحتوى للقوائم المالية بما فيها الإيضاحات وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث بشكل يحقق العرض العادل.

لقد تواصلنا مع الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق بنطاق وتوقيت التدقيق المخطط له وملاحظات التدقيق الهامة، بما في ذلك أية نقاط ضعف هامة في نظام الرقابة الداخلية نحددها خلال تدقيقنا.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية الاخرى

تحتفظ المؤسسة بسجلات محاسبية منتظمة بصورة أصولية، تتفق من النواحي الجوهرية مع القوائم المالية ونوصي مجلس الإدارة بالمصادقة عليها.

طلال أبوغزاله وشركاه الدولية

محمد الأزرق
(إجازة رقم ١٠٠٠)
عمّان في ١٨ حزيران ٢٠٢٠

مؤسسة ضمان الودائع
شخصية إعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري
عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

	إيضاحات	٢٠١٩	٢٠١٨
		دينار أردني	دينار أردني
الموجودات			
الموجودات المتداولة			
حساب جاري لدى البنك المركزي الأردني		٥٩٥,٥٤١	٧٢٩,٦٤٩
فوائد موجودات مالية بالكلفة المطفأة مستحقة وغير مقبوضة		١٣,٠٠٧,٨١٧	١١,٤٣٥,٥٦٨
أرصدة مدينة أخرى		٦,٨٩١	٦,٨٩٢
موجودات مالية بالكلفة المطفأة - الجزء المتداول	٣	١٢٠,٣٥١,٥٧٠	١٦٢,٤٣٧,٦٣٧
تمويل وقروض الإسكان الممنوحة للموظفين - الجزء المتداول	٤	٥٨,٥٤٠	٥٦,٨٤٦
مجموع الموجودات المتداولة		١٣٤,٠٢٠,٣٥٩	١٧٤,٦٦٦,٥٩٢
الموجودات غير المتداولة			
تمويل وقروض الإسكان الممنوحة للموظفين	٤	١,٠٠٤,٤٧٤	١,٠٥٧,٦٦٤
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	٣	٧١٤,٤٣٤,٤٩٤	٥٩٨,٤٠٩,٨٦٣
ممتلكات ومعدات	٥	٣,٥٦٧,٢١٢	٣,٦٥٥,٥٧٠
مجموع الموجودات غير المتداولة		٧١٩,٠٠٦,١٨٠	٦٠٣,١٢٣,٠٩٧
مجموع الموجودات		٨٥٣,٠٢٦,٥٣٩	٧٧٧,٧٨٩,٦٨٩
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
أرصدة دائنة أخرى	٦	٤٨,٩٩٢	٣٣,٩٩٥
حقوق الملكية			
رأس المال	٧	٣,١٥٠,٠٠٠	٣,٣٠٠,٠٠٠
الإحتياطيات	٨	٨٤٩,٨٢٧,٥٤٧	٧٧٤,٤٥٥,٦٩٤
مجموع حقوق الملكية		٨٥٢,٩٧٧,٥٤٧	٧٧٧,٧٥٥,٦٩٤
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		٨٥٣,٠٢٦,٥٣٩	٧٧٧,٧٨٩,٦٨٩

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

مؤسسة ضمان الودائع
شخصية إعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري
عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

	إيضاحات	٢٠١٩	٢٠١٨
		دينار أردني	دينار أردني
الإيرادات			
رسوم إشتراك	٩	٣٣,٧٧٢,٤٢٢	٤٨,٣٥٠,٣٢٠
فوائد موجودات مالية بالكلفة المطفأة		٤٢,٨٨٨,٨٦٢	٣٦,٤٢٠,١٩٨
عوائد تمويل الإسكان الممنوحة		٢١,٠٥٠	١٥,٧٢٨
فوائد القروض الممنوحة		٤,٨١١	٤,٧٨٢
أخرى		٧,١٣١	٢٣٦
مجموع الإيرادات		٧٦,٦٩٤,٢٧٦	٨٤,٧٩١,٢٦٤
مصاريف إدارية	١٠	(١,٣٢٢,٤٢٣)	(١,٢٢٩,٦٤٨)
الفائض		٧٥,٣٧١,٨٥٣	٨٣,٥٦١,٦١٦

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

مؤسسة ضمان الودائع
شخصية إعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري
عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

	رأس المال	الإحتياطيات	الإجمالي
	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني
رصيد ١ كانون الثاني ٢٠١٨	٣,٣٠٠,٠٠٠	٦٩٠,٨٩٤,٠٧٨	٦٩٤,١٩٤,٠٧٨
الفائض	-	٨٣,٥٦١,٦١٦	٨٣,٥٦١,٦١٦
رصيد ٣١ كانون الأول ٢٠١٨	٣,٣٠٠,٠٠٠	٧٧٤,٤٥٥,٦٩٤	٧٧٧,٧٥٥,٦٩٤
ما تم دفعه إلى صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية من أصل مساهمة الحكومة في رأس مال المؤسسة	(١٥٠,٠٠٠)	-	(١٥٠,٠٠٠)
الفائض	-	٧٥,٣٧١,٨٥٣	٧٥,٣٧١,٨٥٣
رصيد ٣١ كانون الأول ٢٠١٩	٣,١٥٠,٠٠٠	٨٤٩,٨٢٧,٥٤٧	٨٥٢,٩٧٧,٥٤٧

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

مؤسسة ضمان الودائع
شخصية إعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري
عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

	٢٠١٩	٢٠١٨
	دينار أردني	دينار أردني
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
الفائض	٧٥,٣٧١,٨٥٣	٨٣,٥٦١,٦١٦
تعديلات لـ :		
إستهلاكات	١٢٠,٧١٨	١١٨,٣٥٨
أرباح بيع ممتلكات ومعدات	(٣١١)	(٢٣٦)
إيرادات الفوائد	(٤٢,٨٨٨,٨٦٢)	(٣٦,٤٢٠,١٩٨)
التغير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:		
أرصدة مدينة أخرى	١	٥٨
أرصدة دائنة أخرى	١٤,٩٩٧	(٢٢,٣٠٤)
صافي النقد من الأنشطة التشغيلية	٣٢,٦١٨,٣٩٦	٤٧,٢٣٧,٢٩٤
التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية		
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	(٧٣,٩٣٨,٥٦٤)	(١٠٤,٣٠٩,٤٢١)
تمويل وقروض الإسكان الممنوحة للموظفين	٥١,٤٩٦	(٦٣,٤٠٣)
فوائد مقبوضة	٤١,٣١٦,٦١٣	٣٤,٣٩٥,٢٨٠
المتحصل من بيع ممتلكات ومعدات	٣٢٩	٥٢١
شراء ممتلكات ومعدات	(٣٢,٣٧٨)	(١١,٨٥٨)
صافي النقد من الأنشطة الإستثمارية	(٣٢,٦٠٢,٥٠٤)	(٦٩,٩٨٨,٨٨١)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		
المحول إلى صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية كبدل حصة مساهمة الحكومة في رأس مال الصندوق	(١٥٠,٠٠٠)	-
صافي النقد من الأنشطة الإستثمارية	(١٥٠,٠٠٠)	-
صافي التغير في النقد والنقد المعادل	(١٣٤,١٠٨)	(٢٢,٧٥١,٥٨٧)
النقد والنقد المعادل في بداية السنة	٧٢٩,٦٤٩	٢٣,٤٨١,٢٣٦
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة	٥٩٥,٥٤١	٧٢٩,٦٤٩
معلومات عن نشاط غير نقدي		
إقفال الجزء المتبقي من مشروع الطاقة الشمسية - تحت التنفيذ في حساب الأمانات	-	٦,١٠٥

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

مؤسسة ضمان الودائع
شخصية إعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري
عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية

ايضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

١. الوضع القانوني والنشاط

- تأسست المؤسسة بتاريخ ١٧ أيلول ٢٠٠٠ كشخصية إعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري بموجب قانون مؤسسة ضمان الودائع رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته.
- تهدف المؤسسة إلى حماية المودعين لدى البنوك بضمان ودائعهم لديها وفق أحكام هذا القانون وذلك تشجيعاً للإدخار وتعزيزاً للثقة بالنظام المصرفي والمساهمة في الحفاظ على الإستقرار المصرفي والمالي في المملكة وذلك من خلال تأمين وصول المودعين إلى ودائعهم لدى أي بنك يتقرر تصفيته وفقا للحدود المقررة في القانون والتي تهدف في مجملها الى تعويض المودعين لغاية خمسين ألف دينار أردني وحث كبار المودعين على فرض رقابتهم الذاتية والإضافية على البنوك جنباً إلى جنب الرقابة الحثيثة والمستمرة التي يقوم بها البنك المركزي الأردني.
- لا تعتبر ضمن الودائع الخاضعة لأحكام القانون ما يلي:
  - ودائع الحكومة.
  - ودائع ما بين البنوك.
  - التأمينات النقدية بحدود قيمة التسهيلات الممنوحة بضمانها.
- تضمن المؤسسة فقط الودائع بالدينار الأردني بما لا يتجاوز خمسين ألف دينار للمودع الواحد في كل بنك عضو، وتتمثل البنوك الأعضاء في المؤسسة في جميع البنوك الأردنية وفروع البنوك الأجنبية العاملة بالمملكة بإستثناء فروع البنوك الأردنية العاملة خارج المملكة.
- كما وتضمن المؤسسة الودائع بأي عملة أجنبية يقرر البنك المركزي إخضاعها لأحكام هذا القانون.
- تتكون مصادر المال للمؤسسة مما يلي:
  - رسوم الإشتراكات السنوية التي تدفعها البنوك إلى المؤسسة.
  - عوائد إستثمارات أموال المؤسسة.
  - أي قروض تحصل عليها المؤسسة بمقتضى أحكام القانون.
  - أي منح مالية تقدم للمؤسسة بموافقة من مجلس إدارة البنك المركزي وفي حال كانت هذه المنح مقدمة من جهات غير أردنية يجب الحصول على موافقة مجلس الوزراء.
  - أي مبالغ مالية مستردة للمؤسسة من عمليات التصفية أو نتيجة أي إجراء من الإجراءات المنصوص عليها في المادة رقم (٣٨ مكرر) من هذا القانون.
- تم إقرار القوائم المالية من قبل مجلس الإدارة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٨ حزيران ٢٠٢٠.

٢. أسس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية الهامة

٢-١ أسس إعداد القوائم المالية

– **الإطار العام لإعداد القوائم المالية**

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

– **أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية**

تم إعداد القوائم المالية إستناداً إلى طريقة التكلفة التاريخية بإستثناء بعض البنود التي تم قياسها بإستخدام طرق أخرى غير طريقة التكلفة التاريخية.

– **العملة الوظيفية وعملة العرض**

تم عرض القوائم المالية بالدينار الأردني والذي يمثل العملة الوظيفية للمنشأة.

٢-٢ إستخدام التقديرات

- عند إعداد القوائم المالية تقوم الإدارة بإجتهادات وتقديرات وإفتراضات تؤثر في تطبيق السياسات المحاسبية ومبالغ الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف، وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن هذه التقديرات.
- تتم مراجعة التقديرات والإفتراضات على نحو مستمر. يتم الإعتراف بالتغيرات في التقديرات المحاسبية في الفترة التي تم فيها تغيير التقديرات والسنوات اللاحقه التي تتأثر بذلك التغيير.
- إن الأمثلة حول إستخدام التقديرات هي الخسائر الإئتمانية المتوقعة، الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات القابلة للإستهلاك، المخصصات، وأية قضايا مقامة ضد المنشأة.

٢-٣ تطبيق المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة

المعايير الجديدة والمعدلة

– المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٦)

إعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠١٩ قامت المنشأة بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) عقود الإيجار، والذي حل محل:

– معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧) عقود الإيجار.
– تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (٤) الترتيبات التي تتضمن التأجير.
– تفسير اللجنة الدائمة للتفسيرات رقم (١٥) عقود الإيجار التشغيلي – الحوافز.
– تفسير اللجنة الدائمة للتفسيرات رقم (٢٧) تقييم جوهر العملية التي تتضمن شكل قانوني لعقد الإيجار.

أحدث المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) تحول كبير في المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التشغيلية لدى المستأجر حيث تم بموجب هذا المعيار رسملة كافة عقود الإيجار كموجودات والإعتراف بإلتزامات مقابلها مع وجود إستثناءات محدودة وهي عقود الإيجار قصيرة الأجل والتي تبلغ مدتها سنة واحدة فأقل وعقود الإيجار للأصول المستأجرة ذات القيمة المنخفضة. هذا وبقيت المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار لدى المؤجر دون تغيير إلى حد كبير حيث سوف يستمر المؤجر في تصنيف عقود الإيجار إما تشغيلية أو تمويلية بإستخدام مبادئ مماثلة لتلك المبادئ في معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧).

– قامت المنشأة بإختيار طريقة تطبيق هذا المعيار بأثر رجعي معدل (بدون تعديل أرقام المقارنة) والمسموح به بموجب المعيار.
– وأهم ما أحدثه المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) على عقود الإيجار من حيث:

– **تعريف عقود الإيجار**

ما يميز هذا المعيار هو مفهوم السيطرة حيث يتم تصنيف عقود الإيجار وعقود الخدمات على أساس ما إذا كان العميل يملك سيطرة على إستخدام الأصل المحدد لفترة من الزمن مقابل عوض محدد, وهذا على عكس ما ركز عليه المعيار الدولي المحاسبي رقم (١٧) بخصوص المخاطر والحوافز.

– **معالجة عقود الإيجار لدى المستأجر (عقد إيجار تشغيلي)**

ما يميز هذا المعيار هو طريقة معالجة المنشأة لعقود الإيجار التشغيلية حيث كانت خارج القوائم المالية.

يطبق المعيار على جميع عقود الإيجار بإستثناء (عقود الإيجار قصيرة الأجل والتي تبلغ مدتها سنة واحدة فأقل وعقود الإيجار للأصول المستأجرة ذات القيمة المنخفضة) حيث تقوم المنشأة بما يلي:

– الإعتراف بحق إستخدام موجودات وإلتزامات عقود الإيجار في قائمة المركز المالي مبدئيا بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار المستقبلية.
– يتم الإعتراف بإستهلاك حق الإستخدام الموجودات والأرباح على مطلوبات عقود الإيجار في قائمة الدخل.
– في قائمة التدفقات النقدية يتم تصنيف دفعات تخفيض إلتزامات عقود الإيجار ضمن الأنشطة التمويلية والمبالغ المتعلقة بمصروف فائدة إلتزامات عقود الإيجار ضمن الأنشطة التشغيلية أو التمويلية. أما بخصوص عقود الإيجار قصيرة الأجل أو العقود ذات القيمة المنخفضة (غير المرسملة) فيتم تصنيفها ضمن الأنشطة التشغيلية.
– المبلغ الأساسي لعقد الإيجار ضمن النشاطات التمويلية والأرباح على المطلوبات ضمن الأنشطة التشغيلية.

بخصوص عقود الإيجار قصيرة الأجل والتي تبلغ مدتها سنة واحدة فأقل وعقود الإيجار للأصول المستأجرة ذات القيمة المنخفضة يتم الإعتراف بها كمصروف ضمن قائمة الدخل على أساس القسط الثابت.

ينص المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) على إختبار تدني حق إستخدام الموجودات وفقا للمعيار المحاسبي رقم (٣٦) تدني قيمة الموجودات وهذا مختلف عن معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧) الذي كان يتطلب الإعتراف بمخصص لعقود الإيجار المثقلة.

– **معالجة عقود الإيجار لدى المستأجر (عقد إيجار تمويلي)**

ما يميز هذا المعيار هو قيمة الضمانات المتبقية التي يقدمها المستأجر للمؤجر حيث يعترف بالمبلغ المتوقع دفعة كجزء من إلتزام عقد الإيجار، أما المعيار الدولي رقم (١٧) فإنه يعترف بالحد الأقصى للمبلغ المضمون.

– حسب تقديرات الإدارة لا يوجد أثر جوهري لتطبيق المعيار الدولي رقم (١٦) على القوائم المالية.

معايير وتفسيرات أصدرت ولم تصبح سارية المفعول بعد

رقم المعيار أو التفسير	البيـان	تاريخ النفاذ
المعيار المحاسبي رقم(١) عرض البيانات المالية. المعيار المحاسبي رقم (٨) السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء	تعريف الأهمية حيث تكون المعلومات جوهرية إذا كان من المتوقع أن يؤثر حذفها أو إخفائها أو إغفالها بشكل معقول على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون للقوائم المالية بناءً على تلك القوائم المالية.	١ كانون ثاني ٢٠٢٠ أو بعد
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (١٧) عقود التأمين	يحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) محل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٤) حيث يتطلب قياس مطلوبات التأمين عند القيمة الحالية للوفاء بها ويوفر نهجا أكثر إتساقاً للقياس والعرض لجميع عقود التأمين.	١ كانون ثاني ٢٠٢٢ أو بعد
تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٣) إندماج الأعمال.	تعديلات على تعريف الأعمال. وحتى يتم إعتبارها أعمال يجب أن تكون مجموعة متكاملة من الأنشطة والموجودات وتشمل كحد أدنى مدخلات وعملية موضوعية تساهم معا بشكل كبير في القدرة على إنشاء مخرجات. يجب أن يكون لها القدرة على المساهمة في إنشاء مخرجات بدلا من القدرة على إنشاء مخرجات.	١ كانون ثاني ٢٠٢٠ أو بعد
تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٠) القوائم المالية الموحدة ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨) الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة.	تتعلق هذه التعديلات في بيع أو مساهمة في الموجودات بين المستثمر والشركة الزميلة و/أو المشروع المشترك.	تاريخ السريان إلى أجل غير مسمى.

٢-٤ ملخص السياسات المحاسبية الهامة

– **الأدوات المالية**

الأداة المالية هي أي عقد ينتج عنه موجوداً مالياً لمنشأة وإلتزام مالي أو أداة ملكية لمنشأة أخرى.

– **الموجودات المالية**

– الموجود المالي هو أي موجود يكون عبارة عن:
أ. نقد، أو
ب. أدوات حقوق ملكية في منشأة أخرى، أو
ج. حق تعاقدي لإستلام نقد أو موجود مالي آخر من منشأة أخرى، أو لتبادل الموجودات أو المطلوبات المالية مع منشأة أخرى بموجب شروط من المتوقع أن تكون إيجابية للمنشأة، أو
د. عقد من الممكن أو ستتم تسويته في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة.

– يتم قياس الموجودات المالية مبدئياً (غير المصنفة ضمن فئة القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة) بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملات التي تنسب مباشرة إلى إمتلاك الموجود المالي. أما في حالة الموجودات المالية المصنفة ضمن فئة القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة فيتم تسجيل تكاليف المعاملات في قائمة الدخل.

– تصنف الموجودات المالية إلى ثلاث فئات وهي على النحو التالي:
– موجودات مالية بالتكلفة المطفأة.
– موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
– موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
– يتم قياس الموجود المالي بالتكلفة المطفأة إذا تحقق الشرطان التاليان:
– تم الإحتفاظ بالموجود ضمن نموذج أعمال والذي يكون الهدف منه الإحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
– ينتج عن الشروط التعاقدية للموجود المالي في تواريخ محددة تدفقات نقدية تكون مجرد دفعات للمبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

القياس اللاحق للموجودات المالية

لاحقاً يتم قياس الموجودات المالية كما يلي:

الموجودات المالية	القياس اللاحق
الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	يتم قياس هذه الموجودات لاحقاً بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة الفائدة الفعّالة. يتم تخفيض التكلفة المطفأة بمبلغ خسائر التدني. يتم الإعتراف بإيرادات الفوائد وأرباح وخسائر فروقات العملة وخسائر التدني في الربح أو الخسارة. وكذلك أي أرباح أو خسائر تنشأ عن عملية الإستبعاد فيتم الإعتراف بها في الربح أو الخسارة.

إستبعاد الموجودات المالية

يتم إستبعاد الموجود المالي (أو جزء من الموجود المالي أو جزء من مجموعة موجودات مالية متشابهة) عند:
– إنتهاء الحق في إستلام التدفقات النقدية من الموجود المالي؛ أو
– قيام المنشأة بتحويل الحقوق التعاقدية لإستلام التدفقات النقدية من الموجود المالي أو إلتزامها بتسديد التدفقات النقدية المستلمة من الموجود المالي بالكامل إلى طرف ثالث.

– **المطلوبات المالية**

– المطلوب المالي هو أي مطلوب يكون عبارة عن:
أ. إلتزام تعاقدي لتسليم نقد أو موجود مالي آخر إلى منشأة أخرى، أو لتبادل الموجودات أو المطلوبات المالية مع منشأة أخرى بموجب شروط من المتوقع أن تكون غير إيجابية للمنشأة، أو
ب. عقد من الممكن أو ستتم تسويته في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة.
– يتم الإعتراف مبدئياً بالمطلوبات المالية بالقيمة العادلة مطروحا منها تكاليف المعاملات التي تحمل مباشرة على إصدار هذه المطلوبات، بإستثناء المطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي تقاس مبدئياً بالقيمة العادلة.
– بعد الإعتراف المبدئي، تقوم المنشأة بقياس جميع المطلوبات المالية حسب التكلفة المطفأة بإستخدام طريقة الفائدة الفعّالة، بإستثناء المطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي تقاس بالقيمة العادلة وبعض المطلوبات المالية الأخرى المحددة والتي لا تقاس حسب التكلفة المطفأة.
– يتم الإعتراف بالمطلوبات المالية ضمن هذه الفئة بالقيمة العادلة، ويتم الإعتراف بالمكاسب أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة ضمن الربح أو الخسارة.

الذمم التجارية الدائنة والمستحقات

الذمم التجارية الدائنة والمستحقات هي إلتزامات للدفع مقابل البضائع أو الخدمات التي تم إستلامها أو التزود بها سواءً تم تقديم فواتير بها أو تم الإتفاق رسمياً بشأنها مع المورد أم لا.

– **مقاصة الأدوات المالية**

يتم مقاصة الموجودات المالية والإلتزامات المالية مع إظهار صافي القيمة في قائمة المركز المالي فقط إذا كان هناك حق قانوني حالي واجب النفاذ لمقاصة المبالغ المعترف بها ووجود نية للتسوية على أساس الصافي، أو بيع الموجودات وتسوية الإلتزامات في نفس الوقت.

- **النقد والنقد المعادل**

هو النقد في الصندوق والحسابات الجارية والودائع قصيرة الأجل لدى البنوك ذات فترات إستحقاق لثلاثة أشهر أو أقل، والتي لا تكون معرضة لمخاطر هامة للتغير في القيمة.

- **القروض الممنوحة**

- يمنح قرض/تمويل الإسكان لأي من الأغراض التالية:
  - لبناء سكن داخل المملكة على أرض يملكها بالكامل أو على سطح بناء يمتلكه لهذا الغرض.
  - لشراء بيت أو شقة داخل المملكة.
  - لشراء أرض وإقامة بيت سكن عليها داخل المملكة.
  - لشراء حصة شريك له بالأرض أو العقار لغاية التملك الكامل للأرض أو العقار ويستثنى من ذلك شراء حصة الزوج أو الزوجة.
  - لصيانة بيت يملكه أو إضافة أي أجزاء إليه أو إجراء أي تحسينات عليه.
  - لتسديد أي دين مصرفي أو دين ترتب عليه من أي جهة عامة شريطة أن يكون هذا الدين قد منح لأي غرض من الأغراض المنصوص عليها في هذه الفقرة.
- يجب أن يسدد القرض وفوائده/التمويل في مدة لا تتجاوز الثلاثين سنة من تاريخ منحه، شريطة أن لا يتجاوز عمر الموظف عن سبعين سنة في نهاية هذه المدة.

- **تدني قيمة الموجودات المالية**

- في كل تاريخ تقرير مالي، تقوم المنشأة بتقييم فيما إذا كانت الموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر قد تدنت إئتمانياً. يعتبر الأصل المالي قد تدنى إئتمانياً عند وقوع حدث أو أكثر له أثر سلبي على التدفقات النقدية المتوقعة للموجودات المالية.
- تعترف المنشأة بمخصص الخسارة الإئتمانية المتوقعه لـ:
  - الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة.
  - الإستثمارات في أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
  - موجودات العقود.
- تقيس المنشأة مخصص الخسارة بمبلغ يساوي العمر الإئتماني للخسارة الإئتمانية المتوقعة.
- يتم قياس مخصص الخسارة للذمم التجارية المدينة وموجودات العقود دائماً بمبلغ يساوي العمر الإئتماني للخسارة الإئتمانية المتوقعة.
- عند تحديد فيما إذا كان خطر الإئتمان لأصل مالي قد زاد بشكل جوهري منذ الإعتراف المبدئي وعند تقدير الخسارة الإئتمانية المتوقعة، فإن المنشأة تأخذ بعين الإعتبار المعلومات المعززة ذات العلاقة والمتاحة دون تكلفة زائدة أو جهد مفرط بناءً على خبرة المنشأة التاريخية والمعلومات الإستشرافية.
- تعتبر المنشأة الأصل المالي متعثر عندما:
  - من غير المرجح أن يسدد العميل التزاماته الإئتمانية إلى المنشأة بالكامل، دون رجوع المنشأة إلى إتخاذ إجراءات مثل تحصيل أوراق مالية (إن وجدت)؛ أو
  - يتجاوز إستحقاق الأصل المالي أكثر من ٣٦٠ يوم.
- يتم طرح مخصص الخسارة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة من القيمة الإجمالية المسجلة لهذه الموجودات.
- يتم شطب الأصل المالي عندما لا يكون هناك توقع معقول باسترداد التدفقات النقدية التعاقدية. وتقوم المنشأة بشطب المبلغ الإجمالي للأصل المالي في حال تصفية المنشأة أو إعلان الإفلاس أو إصدار حكم محكمة برفض دعوى المطالبة بالأصل المالي.

- **الممتلكات والمعدات**

- يتم الإعتراف مبدئياً بالممتلكات والمعدات بالتكلفة التي تمثل سعر الشراء مضافاً إليه أي تكاليف أخرى تم تحميلها على نقل الممتلكات والمعدات إلى الموقع وتحقيق الشروط اللازمة لها لتعمل بالطريقة التي ترغبها الإدارة.
- بعد الإعتراف المبدئي، يتم تسجيل الممتلكات والمعدات في قائمة المركز المالي بالتكلفة مطروحاً منها الإستهلاك المتراكم وأي خسائر تدني متراكمة في القيمة، أما الأراضي فلا تستهلك.

– يتم الإعتراف بالإستهلاك في كل فترة كمصروف. ويتم إحتساب الإستهلاك على أساس القسط الثابت والذي يتوقع إستهلاك المنافع الإقتصادية المستقبلية المتوقعة لهذه الموجودات خلال العمر الإنتاجي لها بإستخدام النسب السنوية التالية:

الفئة	نسبة الإستهلاك
	%
مبنى	٣
أجهزة حاسوب وإتصالات	١٠-٢٥
أثاث وديكورات	١٠-١٥
سيارات	١٥

– تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة في نهاية كل سنة، وأي تغير في التقديرات يتم تأثيره في الفترات اللاحقة.
– يتم إجراء إختبار لتدني القيمة التي تظهر بها الممتلكات والمعدات في قائمة المركز المالي عند ظهور أي أحداث أو تغيرات في الظروف تظهر أن هذه القيمة غير قابلة للإسترداد. وفي حال ظهور أي مؤشر لتدني القيمة، يتم إحتساب خسائر تدني تبعاً لسياسة تدني قيمة الموجودات.
– عند أي إستبعاد لاحق للممتلكات أو المعدات فإنه يتم الإعتراف بقيمة المكاسب أو الخسارة الناتجة، التي تمثل الفرق ما بين صافي عوائد الإستبعاد والقيمة التي تظهر بها هذه الممتلكات أو المعدات في قائمة المركز المالي، ضمن الربح أو الخسارة.
– يتم تحميل المبالغ التي تدفع لإنشاء الممتلكات أو المعدات بداية إلى حساب مشاريع قيد التنفيذ وعندما يصبح المشروع جاهزاً للإستخدام يتم نقله إلى البند الخاص به من ضمن الممتلكات والمعدات.

– **تدني قيمة الموجودات الغير مالية**

– في تاريخ كل قائمة مركز مالي، تقوم الإدارة بمراجعة القيمة التي تظهر بها الموجودات غير المالية (الممتلكات والمعدات) في قائمة المركز المالي، لتحديد فيما إذا كان هناك أي مؤشرات تدل على تدني قيمة هذه الموجودات.
– في حالة ظهور أي مؤشرات تدني، يتم تقدير القيمة القابلة للإسترداد للموجودات لتحديد مدى خسارة التدني، وهي القيمة التي تتجاوز بها القيمة التي يظهر بها الموجود في قائمة المركز المالي قيمته القابلة للإسترداد. وتمثل القيمة القابلة للإسترداد قيمة الموجود العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع أو قيمة المنفعة في الموجود أيهما أكبر. القيمة العادلة للموجود هي القيمة التي من الممكن تبادل الموجود عندها ما بين أطراف على علم وراغبة بالتفاوض على أساس تجاري. وقيمة المنفعة في الموجود هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع تولدها من الموجود.
– لأغراض تقييم الإنخفاض في القيمة، يتم تجميع الأصول في أدنى المستويات التي تتوفر لها تدفقات نقدية بشكل مستقل (الوحدات المولدة للنقد). وتتم مراجعة إنخفاض القيمة السابق للأصول غير المالية (فيما عدا الشهرة) للنظر في إمكانية عكسها المحتمل في تاريخ القوائم المالية.
– يتم الإعتراف بخسارة التدني مباشرة من ضمن الخسائر.
– عند عكس خسارة تدني القيمة في فترة لاحقة، يتم زيادة القيمة التي يظهر بها الموجود في قائمة المركز المالي بالقيمة المعدّلة التقديرية للقيمة القابلة للإسترداد بحيث لا تزيد قيمة الزيادة نتيجة عكس خسارة التدني عن قيمة التكلفة التاريخية المستهلكة في حالة عدم الإعتراف بالتدني في السنوات السابقة. ويتم الإعتراف بعكس خسارة التدني مباشرة من ضمن الربح.

– **الاعتراف بالإيرادات**

– تعترف المنشأة بالإيراد من بيع السلع أو تقديم الخدمة عند نقل السيطرة إلى المشتري.
– تقاس الإيرادات على أساس المقابل المحدد في أي عقد مبرم مع العميل والمتوقع إستلامة وتستبعد المبالغ المحصلة لصالح أطراف أخرى.

رسوم الإشتراك

يتم الإعتراف برسوم الإشتراك السنوي للبنوك بنسبة واحد وخمسة وسبعون بالألف من مجموع الودائع لدى البنوك بمرور الوقت.

إيرادات الفوائد

يستحق إيراد الفائدة على أساس الزمن وبالرجوع إلى المبلغ الأصلي القائم وسعر الفائدة الفعّال المستخدم.

٣. موجودات مالية بالكلفة المطفأة

يمتد تاريخ إستحقاق السندات وأذونات الخزينة كما يلي:

	الجزء المتداول	الجزء غير المتداول										المجموع	
	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩	المجموع	٢٠٢٩	٢٠١٨
	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني
سندات خزينة	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
أذونات خزينة	[illegible]	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	[illegible]
شركة الكهرباء الوطنية	.	.	[illegible]	.	.	.	.	.	.	.	.	[illegible]	[illegible]
سندات مؤسسات عالمية	.	[illegible]	[illegible]	.	[illegible]	.	.	.	.	.	.	[illegible]	[illegible]
المجموع	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

- يتراوح معدل أسعار الفائدة على السندات بين ٣,٤٧% - ٧,٩٩٩% سنويا لعام ٢٠١٩ (بين ٣,١٦٢% - ٧,٩٩٩% لعام ٢٠١٨).
- يتراوح معدل العائد السنوي على أذونات الخزينة بين ٣,٥٧١% - ٤,٤٤١% لعام ٢٠١٩ (بين ٤,١٢١% - ٤,٤٥٠% لعام ٢٠١٨).
- بناءً على التعليمات الصادرة من البنك المركزي الأردني رقم (١٣/ ٢٠١٨) بخصوص تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) والتي تنص على أنه (تستثنى أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها وكما هو منصوص عليه في فقرة قياس إحتمالية التعثر).

٤. تمويل وقروض الإسكان الممنوحة للموظفين

فيما يلي بيان حركة تمويل وقروض الإسكان الممنوحة للموظفين خلال السنة:

	٢٠١٩	٢٠١٨
	دينار أردني	دينار أردني
رصيد التمويل والقروض بداية السنة	١,١١٤,٥١٠	١,٠٥١,١٠٧
قيمة التمويل والقروض الممنوحة خلال السنة	٥,٣٥٠	١٩٢,٣٢٥
الفوائد المضافة على رصيد القروض خلال السنة	٤,٨١١	٤,٧٨٢
عوائد التمويل	٢١,٠٥٠	١٥,٧٢٨
قيمة تحصيلات التمويل والقروض خلال السنة	(٨٢,٧٠٧)	(١٤٩,٤٣٢)
رصيد التمويل والقروض نهاية السنة	**١,٠٦٣,٠١٤**	**١,١١٤,٥١٠**
تمويل وقروض الإسكان الممنوحة - الجزء المتداول	٥٨,٥٤٠	٥٦,٨٤٦
تمويل وقروض الإسكان الممنوحة - الجزء غير المتداول	١,٠٠٤,٤٧٤	١,٠٥٧,٦٦٤
رصيد التمويل والقروض الممنوحة نهاية السنة	**١,٠٦٣,٠١٤**	**١,١١٤,٥١٠**

- يمثل هذا البند قيمة الرصيد المتبقي من تمويل وقروض الإسكان الممنوحة لثمانية عشر موظف من موظفي المؤسسة، تم منح القروض للموظفين بضمان رهن عقاري تأميني من الدرجة الأولى لصالح مؤسسة ضمان الودائع وذلك وفقاً لأحكام المادة رقم ١١٦ – فقرة (ب) من التعليمات الإدارية لشؤون الموظفين وتعديلاتها.

٥. ممتلكات ومعدات

٢٠١٩	أرض	مبنى	أجهزة حاسوب وإتصالات	أثاث وديكورات	سيارات	مشروع أعمال تهيئة الطابق الثاني من مبنى المؤسسة- تحت التنفيذ	مشروع الطاقة الشمسية - تحت التنفيذ	المجموع
	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني
الكلفة								
الرصيد في بداية السنة	١,١٥٧,٠٥٠	٣,٧٩٦,٧٦٩	١٢٠,٤١٦	١٨٥,٩٢٢	٥٧,٦٥٧	-	-	٥,٣١٧,٨١٤
إضافات	-	-	١٣,٩٧٩	٣٩٩	-	١٨,٠٠٠	-	٣٢,٣٧٨
إستبعادات	-	-	(١٥,٥٣٠)	(٢,٨٨١)	-	-	-	(١٨,٤١١)
الرصيد في نهاية السنة	١,١٥٧,٠٥٠	٣,٧٩٦,٧٦٩	١١٨,٨٦٥	١٨٣,٤٤٠	٥٧,٦٥٧	١٨,٠٠٠	-	٥,٣٣١,٧٨١
الإستهلاك المتراكم								
الرصيد في بداية السنة	-	١,٣٢٢,١٤٠	٩٨,٥٩٣	١٨٣,٨٥٦	٥٧,٦٥٥	-	-	١,٦٦٢,٢٤٤
إستهلاكات	-	١١٣,٩٠٣	٦,٥٢٤	٢٩١	-	-	-	١٢٠,٧١٨
إستبعادات	-	-	(١٥,٥١٣)	(٢,٨٨٠)	-	-	-	(١٨,٣٩٣)
الرصيد في نهاية السنة	-	١,٤٣٦,٠٤٣	٨٩,٦٠٤	١٨١,٢٦٧	٥٧,٦٥٥	-	-	١,٧٦٤,٥٦٩
الصافي	١,١٥٧,٠٥٠	٢,٣٦٠,٧٢٦	٢٩,٢٦١	٢,١٧٣	٢	١٨,٠٠٠	-	٣,٥٦٧,٢١٢
٢٠١٨								
الكلفة								
الرصيد في بداية السنة	١,١٥٧,٠٥٠	٣,٧٣٦,٢٢٦	١١٧,٣٠٤	١٨٤,٢٣٧	٥٧,٦٥٧	-	٦٦,٢٤٨	٥,٣١٨,٧٢٢
إضافات	-	-	٩,٧٧٣	١,٦٨٥	-	-	٤٠٠	١١,٨٥٨
تحويلات	-	٦٠,٥٤٣	-	-	-	-	(٦٠,٥٤٣)	-
إستبعادات	-	-	(٦,٦٦١)	-	-	-	(٦,١٠٥)	(١٢,٧٦٦)
الرصيد في نهاية السنة	١,١٥٧,٠٥٠	٣,٧٩٦,٧٦٩	١٢٠,٤١٦	١٨٥,٩٢٢	٥٧,٦٥٧	-	-	٥,٣١٧,٨١٤
الإستهلاك المتراكم								
الرصيد في بداية السنة	-	١,٢٠٨,٥٤٠	١٠٠,٦١٣	١٨٣,٤٥٤	٥٧,٦٥٥	-	-	١,٥٥٠,٢٦٢
إستهلاكات	-	١١٣,٦٠٠	٤,٣٥٦	٤٠٢	-	-	-	١١٨,٣٥٨
إستبعادات	-	-	(٦,٣٧٦)	-	-	-	-	(٦,٣٧٦)
الرصيد في نهاية السنة	-	١,٣٢٢,١٤٠	٩٨,٥٩٣	١٨٣,٨٥٦	٥٧,٦٥٥	-	-	١,٦٦٢,٢٤٤
الصافي	١,١٥٧,٠٥٠	٢,٤٧٤,٦٢٩	٢١,٨٢٣	٢,٠٦٦	٢	-	-	٣,٦٥٥,٥٧٠

٦. أرصدة دائنة أخرى

	٢٠١٩	٢٠١٨
	دينار أردني	دينار أردني
مصاريف مستحقة الدفع	٤٦,١٨٠	٣١,٥٨٣
أمانات	٢,٨١٢	٢,٤١٢
الصافي	**٤٨,٩٩٢**	**٣٣,٩٩٥**

٧. رأس المال

	٢٠١٩	٢٠١٨
	دينار أردني	دينار أردني
رسم تأسيس غير مسترد (*)	٢,٣٠٠,٠٠٠	٢,٣٠٠,٠٠٠
دفعة من الحكومة (**)	٨٥٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
المجموع	**٣,١٥٠,٠٠٠**	**٣,٣٠٠,٠٠٠**

(*) يتم أخذ مبلغ رسم تأسيس غير مسترد بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ دينار أردني من كل بنك عضو في المؤسسة.

(**) بناءً على ما ورد في القانون المعدل لقانون مؤسسة ضمان الودائع رقم (٨) لعام ٢٠١٩ فقد تقرر إنشاء صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية كما تقرر أن تقوم المؤسسة بدفع مبلغ مقداره مائة وخمسون ألف دينار أردني تدفعه المؤسسة وتخصمه من أصل مساهمة الحكومة في رأسمال المؤسسة.

٨. الإحتياطيات

وفقاً لمتطلبات المواد ١٨ و١٩ من قانون مؤسسة ضمان الودائع رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته فإن على المؤسسة أن:

- تعمل على تكوين إحتياطيات لها ليبلغ حدها ما نسبته ٣% من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام هذا القانون ويجوز لمجلس الوزراء بناءاً على تنسيب مجلس إدارة المؤسسة أن يقرر زيادة الحد المقرر لإحتياطيات المؤسسة وإذا لم تصل إحتياطيات المؤسسة خلال مدة عشر سنوات من تاريخ نفاذ أحكام هذا القانون إلى حدها المقرر أو إذا نقصت إحتياطياتها عن هذا الحد بعد أن تكون قد بلغته أو إذا تقرر تصفية أحد البنوك قبل أن تصل إحتياطيات المؤسسة إلى حدها المذكور، يجوز للمجلس زيادة رسم الإشتراك السنوي للبنوك إلى ما لا يتجاوز ضعف الرسم السنوي للبنوك المقرر في القانون.
- إذا تجاوزت إحتياطيات المؤسسة حدها المقرر في القانون، للمجلس أن يخفض رسم الإشتراك السنوي أو يعفي البنوك منه لسنة واحدة أو أكثر حسب مقتضى الحال.
- علماً بأن نسبة إحتياطيات المؤسسة إلى اجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ وصلت إلى نسبة٤,٢% متجاوزة بذلك النسبة المستهدفة قانوناً والبالغة ٣%.

٩. رسوم إشتراك

استوفت المؤسسة خلال العام رسم إشتراك سنوي من البنوك بنسبة واحد وخمسة وسبعون بالألف من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون الموجودة لدى البنوك الخاضعة لأحكام هذا القانون بإستثناء الودائع التالية:

- ودائع الحكومة.
- ودائع ما بين البنوك.
- التأمينات النقدية بحدود قيمة التسهيلات الممنوحة بضمانها.
- بموجب قرار مجلس إدارة المؤسسة رقم (٢٠١٨/٧) بتاريخ ١٦ تشرين الثاني ٢٠١٨، تم تخفيض نسبة رسوم الإشتراك السنوية التي تدفعها البنوك للمؤسسة بموجب أحكام الفقرة (أ) من المادة رقم (١٢) من قانون مؤسسة ضمان الودائع من نسبة (إثنان ونصف بالألف) إلى نسبة (واحد وخمسة وسبعون بالألف) من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون.

١٠. مصاريف إدارية

	٢٠١٩	٢٠١٨
	دينار أردني	دينار أردني
رواتب وأجور وملحقاتها	٥٩٦,١٢٣	٥٤٢,٨٢٢
تعويض نهاية الخدمة	١٧٩,٠٣٦	١٥٧,٨٧٠
إستهلاكات	١٢٠,٧١٨	١١٨,٣٥٨
مساهمة المؤسسة في الضمان الإجتماعي	٦٧,٩٧٥	٦١,٥٥٧
مياه وكهرباء	٦٥,٩١٤	٥٩,٣٣٥
تأمين صحي وعلاجات طبية	٥٩,٦٢٩	٥١,١٧٠
مساهمة المؤسسة في صندوق الإدخار	٤٧,٢٧٥	٤٢,٨٠٨
إشتراكات	٢٥,٣٠٢	٢٥,٣١٤
أمن وحماية	٢١,٥٢٨	٢١,٥١٦
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وأمين سر مجلس الإدارة	١٨,٦٠٠	١٨,٦٠٠
أتعاب مهنية	١٦,٠٠٠	١٥,٦٠٠
نظافة	١٤,٤١١	١٤,٥٣١
تدريب	١٣,٥٠٦	١٩,٩١٢
صيانة	١٢,٧٨٧	١٩,٥٨٥
محروقات	١٢,٥٤٩	٩,٤٩٩
تأمين	١١,٥٨٩	١٠,٣٦٣
مساهمة المؤسسة في لجنة النشاط الإجتماعي	١١,٣٤٤	٩,٩٦٨
سفر وتنقلات	٥,٩١١	٥,٤٣٨
رسوم ورخص حكومية	٥,٧٦٠	٥,٧٦٠
دعاية وإعلان وإشتراك في الصحف المحلية	٤,٢٣٥	٦,٣٠٣
ضيافة	٣,٦٨٢	٣,٩٧٢
قرطاسية ومطبوعات	٣,٣٢٥	٢,٤٧٦
إتصالات	٣,٣٢٤	٣,٣٨٨
متفرقة	١,٩٠٠	٣,٥٠٣
المجموع	**١,٣٢٢,٤٢٣**	**١,٢٢٩,٦٤٨**

١١. إدارة المخاطر

أ. مخاطر رأس المال (حقوق الملكية)

يتم التحكم بالإحتياطيات والفائض المحتفظ به لضمان إستمرارية الأعمال وزيادة العوائد من خلال تحقيق التوازن الأمثل بين حقوق الملكية والديون.

ب. مخاطر سعر الصرف

- هي المخاطر الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغير في سعر الصرف الأجنبي.
- تنشأ مخاطر سعر الصرف نتيجة لتنفيذ معاملات تجارية بالعملات الأجنبية مما يفرض نوعاً من المخاطر نتيجة لتقلبات أسعار صرف هذه العملات خلال السنة.
- تتم إدارة هذه المخاطر عن طريق إجراءات خاصة بأسعار الصرف الأجنبي.
- إن المنشأة غير معرضة لمخاطر سعر الصرف.

ج. مخاطر سعر الفائدة

- هي المخاطر الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر الفائدة في السوق.
- تنشأ مخاطر سعر الفائدة للأدوات المالية نتيجة للتغيرات بأسعار الفائدة السوقية.
- تتم إدارة المخاطر عن طريق المحافظة على الجمع ما بين أرصدة أسعار الفائدة المتقلبة والثابتة خلال السنة المالية بطريقة ملائمة، إضافة إلى تنويع آجال الإستحقاق.

د. مخاطر السعر الأخرى

- هي المخاطر الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق (بإستثناء تلك الناتجة عن مخاطر سعر الفائدة أو مخاطر سعر الصرف) سواء تسبب في هذه التغيرات عوامل خاصة بالأداة المالية الفردية أو الجهة التي أصدرتها، أو عوامل تؤثر على جميع الأدوات المالية المشابهة المتداولة في السوق.
- تنشأ مخاطر السعر الأخرى للأدوات المالية نتيجة الإستثمارات في أدوات حقوق الملكية.
- إن المنشأة غير خاضعة لمخاطر السعر الأخرى.

ه. مخاطر الإئتمان

- هي المخاطر الناتجة عن الخسارة المالية من عدم قدرة طرف أداة المالية من القيام بتنفيذ إلتزاماته.
- يتم مراقبة معدلات الإئتمان بإنتظام للجهات المدينة وحجم المعاملات مع هذه الجهات خلال السنة.
- يتم تقييم الإئتمان بصورة مستمرة من ناحية الأوضاع والظروف الإقتصادية للجهة المدينة.
- تمثل القيم التي تظهر بها الموجودات المالية في القوائم المالية الحد الأقصى من نسب التعرض لمخاطر الإئتمان، بدون الأخذ بعين الإعتبار قيمة أي ضمانات تم الحصول عليها.
- إن المنشأة غير خاضعة لمخاطر الإئتمان.

و. مخاطر السيولة

- هي مخاطر عدم القدرة على سداد الإلتزامات المالية التي تمت تسويتها من خلال تسليم نقد أو موجود مالي آخر.
- تتم إدارة مخاطر السيولة عن طريق الرقابة على التدفقات النقدية ومقارنتها مع تواريخ إستحقاق الموجودات والمطلوبات المالية.

– يوضح الجدول التالي تواريخ إستحقاق الموجودات والمطلوبات المالية كما في ٣١ كانون أول:

الوصف	أقل من سنة		سنة واحدة فاكثر	
	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٨
الموجودات المالية:	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني
حساب جاري لدى البنك المركزي الأردني	٥٩٥,٥٤١	٧٢٩,٦٤٩	-	-
فوائد موجودات مالية بالكلفة المطفأة مستحقة وغير مقبوضة	١٣,٠٠٧,٨١٧	١١,٤٣٥,٥٦٨	-	-
أرصدة مدينة أخرى	٨٦٥	٨٦٥	-	-
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	١٢٠,٣٥١,٥٧٠	١٦٢,٤٣٧,٦٣٧	٧١٤,٤٣٤,٤٩٤	٥٩٨,٤٠٩,٨٦٣
تمويل وقروض الإسكان الممنوحة للموظفين	٥٨,٥٤٠	٥٦,٨٤٦	١,٠٠٤,٤٧٤	١,٠٥٧,٦٦٤
المجموع	١٣٤,٠١٤,٣٣٣	١٧٤,٦٦٠,٥٦٥	٧١٥,٤٣٨,٩٦٨	٥٩٩,٤٦٧,٥٢٧
المطلوبات المالية:				
أرصدة دائنة أخرى	٤٨,٩٩٢	٣٣,٩٩٥	-	-
المجموع	٤٨,٩٩٢	٣٣,٩٩٥	-	-

١٢. إعادة التصنيف

تم إعادة تصنيف بعض أرصدة عام ٢٠١٨ لجعلها تتناسب مع التصنيف المستخدم في عام ٢٠١٩.